نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم ـ دراسة تأصيليّة

د. حسن عبيد المعموري

كلية الدراسات القرآنية / جامعة بابل

Criticism of the Grammatical Aspect in the Parsing of the Holy Quran – A Founding Study

Dr. Hasan Ubaid Al-Mamoori

College of Quranic Studies / University of Babylon

Abstract

This research titled (Criticism of the Grammatical Aspect in the Parsing of the Holy Quran – A Founding Study) reflects a phenomenon that is found in the books of parsing and meaning-finding in the Holy Quran which is called (criticism of the grammatical aspect). In these books, the reader finds many phrases and terms stated by the grammarians when they parse the holy verses. The research illustrates that there are many overlapping terms which have not received the due attention of the scholars of Arabic which are very important in disambiguating the controversy.

الملخص

يكشف هذا البحث الموسوم بـ **(نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم ـ دراسة تأصيليّة)** عن ظاهرة تشيع في هذه المدوّنة المتمثلة بكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير التي تُعنى بالتحليل النحويّ للنصّ القرآنيّ، وهي ظاهرة (نقد الوجه النحويّ)، إذ تطالع القارئ في هذه الكتب مصطلحاتٌ وعباراتٌ كثيرةٌ يُطلقها المعربون لنقد الوجوه النحوية التي تتعدد في إعراب تركيب معين، بل تكثر أحيانًا.

بيّن البحثُ أنّ لنقد الوجه النحويّ مصطلحاتٍ كثيرةً متداخلةً، وأنّ هذه المصطلحات لم تلقَ العناية اللازمة دراسةً وتبيانًا عند علماء العربيّة القدماء والمحدثين على حدٍ سواء مثلما لقيتْ المصطلحات والحدود النحويّة عند الفريقين، فلو عُني الدارسون بمصطلحات النقد النحويّ على نحوٍ كبير، لكُشِفَ الغموض عن كثير من تلك المصطلحات، ولأُزيل اللبس بينها.

يُؤصّلُ البحثُ انتماء النقد النحويّ لمنظومة التقويم في الفكر النحويّ العربيّ، فهو ينطلق من المبدأ المعياريّ في البحث اللغويّ الذي يتصل بالفكر الإسلاميّ الذي انبثقت منه كثير من العلوم التي تُعتَمَد فيها المعيارية سبيلاً للتعمّق فيها وسبر أغوارها. وناقش هذا المبحث حجج المنكرين لمعيارية البحث النحويّ وردّها مؤصلاً قيمتها وأقرها في تحليل اللغويّ مؤكدًا نجاعتَها في المفاضلة بين وجوه الإعراب في تحليل النص القرآني نحوياً.

أكّد البحثُ الصلة بين نقد الوجه النحويّ وتعدد الوجوه النحويّة وكثرتها، إذ إنّ نقد الوجه النحويّ مرتبط بالتعدد، إذ لو لم يُذكَرْ لتركيبٍ معيّن إلا وجهٌ واحدٌ لكان هذا الوجه لازمًا، دون أن يُوصَفَ برجحان أو ضعف أو رفض أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحويّ، وإذا ما حصل تعدد في الوجوه النحويّة فإنّ المفاضلة بين هذه الوجوه مما تشهده كتب تحليل النصّ القرآنيّ نحوياً، إذ يمارس النحويّ أو المفسّر عملية نقد لهذه الوجوه، فيطلق على كلّ واحد منها حكمًا نقديًا معينًا سواءٌ بترجيح أم بتضعيف، أم برفض.

يقدّم هذا البحثُ رؤيةً تأصيليّةً لظاهرة النقد اللغويّ عمومًا، ولنقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم على وجه الخصوص، ويكشف عمّا يدور حول ذلك من قضايا معرفيّة طرحها الباحثون، ويناقشها نقاشًا علميًا رصينًا، على أمل أن يلقى عند القارئ الكريم قبولاً يورث نفعًا بمشيئة الله تعالى.

مقدّمة

ما تزالُ المدوّنة اللغويّة التي كُتبتْ عن النص القرآنيّ تفسيرًا وتحليلاً ميدانًا رحبًا لدراسات وبحوث تسبر أغوارها، وتكشف عمّا تكتنزه من معارفَ قيّمةٍ، كتبتها أقلام علماء العربيّة الأوائل من لغويّين ونحويّين ومفسرين، وهم يضعون الأسفار النفيسة في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره.

ويكشف هذا البحث الموسوم بـ **(نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم ـ دراسة تأصيليّة)** عن ظاهرة تشيع في هذه المدوّنة المتمثلة بكتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير التي تُعنى بالتحليل النحويّ للنصّ القرآنيّ، وهي ظاهرة (نقد الوجه النحويّ)، إذ تطالع القارئَ في هذه الكتب مصطلحاتٌ وعباراتٌ كثيرةٌ يُطلقها المعربون لنقد الوجوه النحوية التي تتعدد في إعراب تركيب معين، بل تكثر أحيانًا، وقد بُني البحثُ على توطئةٍ ومبحثين، جاءت التوطئةُ بعنوان: (مصطلحات نقد الوجه النحويّ بين الكثرة والغموض) لتُبيّنَ أنّ لنقد الوجه النحويّ مصطلحاتٍ كثيرةً متداخلةً، وأنّ هذه المصطلحات لم تلقَ العناية اللازمة دراسةً وتبيانًا عند علماء العربيّة القدماء والمحدثين على حدٍ سواء مثلما لقيتْ المصطلحات والحدود النحويّة عند الفريقين، فلو عُني الدارسون بمصطلحات النقد النحويّ على نحوٍ كبير، لكُشِفَ الغموض عن كثير من تلك المصطلحات، ولأُزيل اللبس بينها.

وسِيقَ المبحثُ الأولُ ـ وهو بعنوان: **صلة نقد الوجه النحويّ بالتقويم النحويّ** ـ ليُؤصّلَ انتماء النقد النحويّ لمنظومة التقويم في الفكر النحويّ العربيّ، فهو ينطلق من المبدأ المعياريّ في البحث اللغويّ الذي يتصل بالفكر الإسلاميّ الذي انبثقت منه كثير من العلوم التي تُعتَمَد فيها المعيارية سبيلاً للتعمّق فيها وسبر أغوارها. وناقش هذا المبحث حجج المنكرين لمعيارية البحث النحويّ وردّها مؤصلاً قيمتها وأقرها في تحليل اللغويّ مؤكدًا نجاعتَها في المفاضلة بين وجوه الإعراب في تحليل النص القرآني نحوياً.

وكشف المبحث الثاني عن: **صلة نقد الوجه النحويّ بتعدّد الوجوه وكثرتها**، وبيّن أنّ هذه الصلة وثيقةٌ، إذ إنّ نقد الوجه النحويّ مرتبط بالتعدد، إذ لو لم يُذكَرْ لتركيبٍ معيّن إلا وجهٌ واحدٌ لكان هذا الوجه لازمًا، دون أن يُوصَفَ برجحان أو ضعف أو رفض أو غير ذلك من مصطلحات النقد النحويّ، وإذا ما حصل تعدد في الوجوه النحويّة فإنّ المفاضلة بين هذه الوجوه مما تشهده كتب تحليل النصّ القرآنيّ نحوياً، إذ يمارس النحويّ أو المفسّر عملية نقد لهذه الوجوه، فيطلق على كلّ واحد منها حكمًا نقديًا معينًا سواءٌ بترجيح أم بتضعيف، أم برفض.

وتَعْقُبُ المبحثين خاتمةٌ تكفّلتْ بسرد أهمّ ما رشح عن هذا البحث من نتائج واستنتاجات وردت فيه.

وأملي كبيرٌ في أن ينتفع الباحثون ـ ولا سيما من يشغلهم إعراب القرآن الكريم ـ بما أوردتُه في هذا البحث، مبتغيًا بذلك خدمة كتاب الله تعالى ولغته العظيمة وطلبة علومه القيّمة، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمّد وآله الطاهرين.

توطئة: مصطلحاتُ نقد الوجه النحويّ بين الكثرة والغموض

لا يكاد الناظرُ في كتب النحو والإعراب يقرأ صفحاتٍ منها حتى تملأَ عينيه مصطلحاتٌ كثيرةٌ يُطلقها النحويون والمعربون في نقدهم الوجوه النحويّة التي يذكرونها في ميدان التنظير النحويّ أو التطبيق، ولا سيما ما يتمثّل بتحليل النصّ القرآنيّ نحويّاً في كتب معاني القرآن وإعرابه، وفي خضمّ الكثرة الكاثرة من مصطلحات النقد النحويّ لا تجد عند علماء العربيّة الأوائل حدودًا أو تعريفاتٍ لهذه المصطلحات التي يُطلقونها على الوجه النحويّ في مختلف ميادين تحليلهم النحويّ على غرار ما تجده في حدودهم الجامعة المانعة للمصطلحات النحويّة، سواءٌ أكان ذلك في كتب النحو، أم في كتب الحدود النحويّة التي أفردوها لهذا الغرض، فتجد حدودًا وتعريفاتٍ للاسم والفعل والحرف والفاعل والمفعول وغيرها من مصطلحات النحو الكثيرة، في حين لا ترى عندهم حدًّا أو تعريفًا لقولهم: هذا وجه ضعيف، وهذا بعيد، وذلك متكلَّف، أو غير جيد، أو ممنوع، أو مرفوض، أو نادر، أو قويّ، أو جيّد، أو قريب، أو راجح، وغير ذلك ممّا يمكن أنْ يسمى بـ**(مصطلحات نقد الوجه النحويّ)**، وهي تدخل ـ فيما أحسب ـ ضمنَ ما يسميه الدكتور تمّام حسان بـ (قواعد التوجيه) التي «لا يرِد ذكرُها إلا

لمامًا؛ لأن النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنّما كانوا يشيرون إليها كلّما سنحتِ الفرصة لمثل هذه الإشارة، إمَّا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجّة»[1]، ولا سيّما «أنَّها تحتاج بمجملها إلى درجة عالية من الإلمام والتعمّق»[2] فلم يُولوا تحديد هذه المصطلحات عنايتَهم، وإنّما كانت غايتهم بسطَ المفاهيم العامّة لأغراض تعليمية، فتراهم يهتمون بالمعاني اللغويّة لهذه الألفاظ من غير أن يحدّدوا مفاهيمها الاصطلاحيّة[3]، فضلاً عن أن هذه المفاهيم لم تُحدَّد عند النحاة تحديدًا يمتنع معه الخلطُ في تناول الظواهر اللغويّة والنحويّة[4].

ولعلّ وضوح المراد من هذه المصطلحات عندهم شغَلَهم عن تحديد مفاهيمها؛ لأنّهم يستعملونها تلقائيًا، من غير أن تكونَ هي محورَ حديثهم وغايتَه، وإنّما ترد في معرض تحليلهم النحويّ لمسائلَ وموضوعاتٍ معيّنة.

ولم يختلفِ المحدثون عن القدماء فيما يتعلّق بهذا النوع من المصطلحات، فلا تجد عندهم سوى حديث مقتضب عن بعضها في الدراسات التي تخصّ بالبحث اختياراتِ نحويّ معيّن، أو اعتراضاتِه، فتتحدّث عمَّا يرد عند هذا النحويّ منها[5]، ولو أنَّ المحدثين عُنوا بدراسة هذه المصطلحات عنايتَهم بدراسة المصطلحات النحويّة والصرفيّة والبلاغيّة التي خصّصوا لها دراساتٍ عدّةً، ووضعوا فيها موسوعات ومعجمات، لقدَّموا للدارسين خدمةً كبيرةً، ولكشفوا عن جانب مهمّ من جوانب التحليل والنقد اللغويّيْنِ لدى علماء العربيّة.

ونتيجةً لعدم تحديد مفاهيم هذه المصطلحات نلحظ أنَّ مدلولات بعضها تتقارب وتتداخل مع بعضها الآخر، حتى إنَّ غيرَ واحدٍ من الدارسين جعلها مجتمعةً تدلُّ على ما يدلُّ عليه واحدٌ منها، بناءً على ما نَقَله كلُّ واحد منهم من ترادفها أو تقارب مدلولاتها عند النحاة، فالدكتور عبد الفتاح الدجني جعل مصطلح القليل والنادر والضعيف والقبيح والمرفوض والمحال وغير الجائز وغيرها ضمنَ مصطلح الشذوذ الذي وسم به دراستَه[6]، والدكتور محمود سليمان ياقوت حشد هذه المصطلحات وغيرَها ضمنَ (ما يدلُّ على غير الصحيح نحويًا عند سيبويه)[7]، وجعل أحد الباحثين هذه المصطلحات منضويةً تحت مفهوم (الضعيف)، بل ذهب إلى أنَّ من الضعيف ما هو جائز، ومنه ما هو ممتنع[8].

ولستُ في مقام تخطئة هؤلاء الدارسين فيما ذهبوا إليه بقدر ما أريد الكشف عن الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات بوصفها أحكامًا نقديّة تقويميّة للوجه النحويّ.

واحترز دارسون آخرون بما يكفل التفريق بين ما يدلُّ على عدم الجواز أو المنع أو الردّ، وما يدلُّ على الضعف أو القبح أو الشذوذ أو البعد من هذه المصطلحات، فمنهم من سمَّى مصطلحات: الضعيف والقبيح والشاذ والقليل والنادر والمكروه والضرورة مصطلحات متفاوتة[9]، أي: تفاوتت في دلالتها بين الجواز والمنع، ومنهم من سمَّاها (تعبيرات اختلطت دلالتها بدلالة المنع)[10]، ومنهم من جعلها ممّا يدلُّ على (المردود ردًّا غير قطعي)[11].

ويبدو أنَّ صنيع هؤلاء الدارسين أكثرُ دقّةً وسدادًا من صنيع سابقيهم، ولا سيّما ممن يجعل هذه المصطلحات ضمنَ ما يعبَّر به عن منع الوجه النحويّ وعدّه غيرَ صحيح، إذا ما علمنا أنَّ المنع «حكم نحويٌّ يراد به رفضُ كلِّ ما يُخلّ بمقتضيات الصحّة وقواعدها؛ لعلة مانعة من ذلك حالتْ بينه وبين الصواب» [12].

(1) الأصول ـ دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: 190.
(2) القاعدة النحويّة ـ تحليل ونقد، د.محمود حسن الجاسم: 49
(3) ينظر: ظاهرة النيابة في العربيّة، (رسالة دكتوراه)، عبد الله صالح بابعير: 3.
(4) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: 240.
(5) كُتبتْ حديثًا ـ في عام 2010م ـ رسالة ماجستير بعنوان (الأحكام التقويمية في النحو العربيّ ـ دراسة تحليلية) عرّفتْ بعدد من هذه المصطلحات تعريفًا موجزًا، وقد طبعتْ كتابًا ونشرتْ عام 2011 م.
(6) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ: 152، 163، 170.
(7) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، دراسة لغوية: 15-40.
(8) ينظر: الوجه الضعيف في النحو، (رسالة ماجستير)، كريم عبد الحسين الجعفريّ: 13، 143.
(9) ينظر: القياس في النحو العربيّ، د. سعيد جاسم الزبيديّ: 154.
(10) ينظر: ظاهرة المنع في النحو العربيّ، (رسالة ماجستير)، مازن عبد الرسول الزيديّ: 50.
(11) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربيّ ـ دراسة تحليلية، نزار بنيّان الحميداويّ: 137.
(12) ظاهرة المنع في النحو العربيّ: 15.

ولعلّ من المفيد أنْ أذكرَ ـ بعد ما تقدَّم ـ أنّ تحديد شيوع مصطلحات نقد الوجه النحويّ يرتبط ارتباطًا كبيرًا بتعدّد أوجه التحليل النحويّ، وهذا التعدّد الذي يعني تعدّد الاحتمالات أو الوجوه النحويّة لتركيب معيّن[1] يتنوّع «بحسب موقف النحويّ من الأوجه، أي: بحسب حكم القيمة الذي يطلقه الدارس على أوجه التعدّد، ومن ثَمّ قد يكون تعدّدًا جائزًا، والمراد هو أن يجيز النحويّ غير وجه في المسألة الواحدة، سواء أكان ما أجازه مرويًا عن نحاة آخرين، أم من اجتهاده، وهذا الجائز نوعان: مطلق ومقيَّد، فالمطلق ما أجاز فيه النحويّ أوجه التعدّد من غير تضعيف أو ترجيح كأن يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، أمّا الجائز المقيَّد فما وقع فيه تضعيف أو ترجيح كقولهم: يجوز في الجملة (كذا) الاعتراض، والراجح أنْ تكون حاليّة، وقد يكون تعدّدًا مرفوضًا، وهو أنْ يكون في المسألة الواحدة أكثر من وجه فيرفضها الدارس جميعًا ما عدا وجهًا واحدًا يعتمده (...)، وربَّما كان تعدّدًا بين الجواز والرفض، وهو النمط الذي يجيز فيه النحويّ غيرَ وجه، ويرفض وجهًا أو أكثر في الظاهرة الواحدة»[2].

وأحسب أنَّ التضعيف والترجيح متقابلان فيما يدلان عليه[3]، فالترجيح يستلزم الحكم على الوجه النحويّ بكونه قويًا أو جيدًا أو حسنًا أو مختارًا أو راجحًا أو غير ذلك من عبارات الترجيح، ولكنْ من دون أنْ يكون ذلك الوجه واجبًا، بمعنى أنّه يجوز، ولا يجوز غيره من الوجوه، والتضعيف يستلزم الحكم على الوجه النحويّ بكونه ضعيفًا أو بعيدًا أو متكلَّفًا أو غير جيد أو غير ذلك من عبارات التضعيف من دون أنْ يصل الأمر إلى كونه مرفوضًا أو ممنوعًا، أي: إنَّه لا يجوز، ولا سيّما أنَّ مفهوم التضعيف يقتضي أنْ يكون الوجه النحويّ على خلاف القوّة وليس على خلاف الصحّة، يقول ابن جني: «وكذلك عامّةُ ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميعُ ذلك مجوَّزًا فيه، ولا يمنعك قوّةُ القويّ من إجازة الضعيف أيضًا»[4]، فالتعدّد الجائز هو (ما يجوز فيه وجهان أو أوجه)، منها ما هو قويّ، أي: راجح، ومنها ما هو ضعيف، أما ما كان من الوجوه غيرَ صحيح عند المعربين أو ممنوعًا أو مرفوضًا، فهو ما يقابل الجائز من الوجوه النحويّة.

المبحث الأول: صلة نقد الوجه النحويّ بالتقويم النحويّ

يمثّل النقد اللغويّ جانبًا من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلةً من وسائل بيان سحرها والحفاظ على سلامتها ونقائها، فتوسّعوا فيه، واهتموا به في مصنفاتهم [5].

ومن مظاهر النقد اللغويّ عند علماء العربيّة ما يُعرف بـ (التقويم النحويّ) الذي شاع منذ نشأة الدراسات اللغويّة والنحويّة، والتقويم «يعني تحديد القيمة، وقيمةُ كلّ شيء بحسبه، فالكلام خطأ وصواب، وجيد ورديء، وكثير وقليل، وما أشبه ذلك»[6]، ويشتمل التراث النحويّ على مصطلحات تقويميّة كثيرة، فقد زخر كتاب سيبويه بمصطلحات وعبارات تدلُّ على اعتماده التقويم والمفاضلة أساسًا في عمليّة التحليل اللغوي[7]، ومن أوضح مظاهر ذلك أنَّ سيبويه عقد في بداية كتابه بابًا بيَّن فيه أنَّ الكلام في نظمه مستوياتٌ متفاوتة، جاء فيه: « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسَن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محالٌ كذب»[8]. إذ يكشف هذا النصُّ عن رؤية نقديّة تقويميّة عامّة؛ لأنَّ الكلام . أيَّ كلام . لا يخرج عمَّا ذكره سيبويه من تقسيمات من حيث الاستقامة والإحالة، ثم تأتي بعد ذلك دراسةُ كلّ قسم، وتحليلُ مكوناته اللغويّة وأحواله، وذلك يستلزم رؤية تقويميّة أخصّ من سابقتها كما سيتّضح.

وذكر الدكتور محمّد كاظم البكّاء أنَّ في كتاب سيبويه اتجاهين من التقويم النحويّ، أحدهما: هو التقويم الوظيفي الذي يُعنى بالمعاني النحويّة الوظيفيّة وأحكامها لتقويم صحّة وجوه الكلام. والآخر: هو التقويم النوعي الكمّي الذي يُعنى

(1) ينظر: نظرية النحو العربيّ في ضوء تعدّد أوجه التحليل النحويّ، د. وليد حسين:37.
(2) التعدّد المرفوض عند أبي حيّان، د. محمود حسن الجاسم، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السابع، العدد الثاني، جمادى الآخرة، لسنة 2005 م: 105-106.
(3) لا أقصد هنا التقابل اللفظيّ الذي يقتضي أنّ ما يقابل (التضعيفَ) هو (التقويةُ)، وإنما أقصد أنهما متقابلان بوصفهما ظاهرتين تشيعان عند معربي القرآن الكريم، وهم يفاضلون بين الوجوه النحوية المحتملة، فيضعّفون بعضها ويرجّحون بعضها.
(4) الخصائص: 3/ 62.
(5) ينظر: النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ، د. نعمة رحيم العزاويّ: 24.
(6) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، د. محمّد كاظم البكّاء: 20.
(7) للاطلاع على جملة من هذه المصطلحات والعبارات، ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه: 15-40
(8) كتاب سيبويه: 25/1.

بمستويات الكلام من حيث الجودة وكثرة الاستعمال، فمن مصطلحات التقويم النوعي قوله: جيد وجيد عربي وحسَن وقبيح وضعيف ورديء وخبيث، ومن مصطلحات التقويم الكمّي قوله: كثير وأكثر وقليل وغير ذلك[1].

ويبيِّن شيوع هذه المصطلحات والعبارات أنَّ سيبويه يَصدُر عن رؤية معيارية اعتمدها للكشف عن مستويات الكلام والمفاضلة فيما بينها والحكم لها أو عليها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ عددًا من الباحثين ربطوا وجود هذه المصطلحات التقويميّة في كتاب سيبويه خصوصًا، وفي الفكر النحويّ عمومًا بما استقرَّ عليه علم الحديث من مصطلحات الجرح والتعديل[2]، يقول أحدهم: «ولقد أفاد سيبويه من المحَدِّثين؛ لأنَّ لهم منهجًا يمكن تطبيقه في العلوم الأخرى، ومنها النحو، ويبدو أنَّ تلك الفائدةَ قد ظهرت حين توقّف سيبويه أمامَ بعض التراكيب وحكم عليها بعدم الصحّة نحويًا»[3]. ولا يدور في خَلَدي أنَّ ما ذهبوا إليه ليس دقيقًا، فقضيّة التأثّر والتأثير موجودة بين العلوم العربيّة الإسلاميّة، ولكنْ على أن لا يُفهم من ذلك أنَّ علماء العربيّة لم يكونوا سوى ناقلين لهذه المصطلحات بمفاهيمها في علم الحديث، وقد أقحموها في الدرس اللغويّ والنحويّ، وإنّما يُفهم من ذلك سَعَةُ اطلاعهم، وتبحّرُهم في أكثر العلوم التي ازدهرت في عصرهم، وتوظيفُ ما تحصّلوا عليه منها في التحليل والتقويم بما يحفظ لدراسة اللغة خصوصيتَها من حيث المنهجُ وأدواتُ البحث.

ولم يتفق المحدثون حول جدوى شيوع مصطلحات التقويم في الفكر النحويّ وإطلاق النحاة لها على أنَّها أحكام نقديّة يفاضلون بها بين مستويات الكلام، فيرى الدكتور محمّد عيد أنَّ اللغة تخضع للوصف؛ لأنَّها ظاهرة اجتماعيّة، وليس من واجب النحويّ الحكم عليها بالوجوب والجواز أو الصواب والخطأ، فالقاعدة التي يصل إليها النحويّ ينبغي لها أنْ تكون قاعدة عرفيّة تتفق مع الاستعمال، وليس قاعدة للتحكم في سلوك اللغة[4].

ويُرجع الدكتور عبده الراجحيّ هذه الأحكام التقويميّة إلى أنَّ النحو التقليديّ لم يميِّز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ولذلك «قدَّم قواعد اللغة على أساس معياري أو جمالي تقويمي، فهذا استعمال عالٍ وذاك استعمال متوسّط، وذاك استعمال قبيح أو شاذ»[5].

فهذه النظرة تستند إلى ما أشاعه بعض الدارسين من ضرورة اعتماد المنهج الوصفيّ، وليس المعياريّ في دراسة اللغة[6]، يقول الدكتور مهدي المخزوميّ: « ليس من وظيفة النحويّ الذي يريد أنْ يعالج نحوًا للغةٍ من اللغات أنْ يفرض على المتكلّمين قاعدةً، أو يُخَطِّئ لهم أسلوبًا ؛ لأنَّ النحو دراسة وصفيّة تطبيقيّة لا تتعدّى ذلك بحال»[7].

في حين يرى الدكتور محمّد خير الحلوانيّ أنَّ «معياريّة النحو العربيّ تستند في جملتها إلى ركائز علميّة تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغويّة والمعايير التي تميِّز جيد الكلام من رديئه»[8].

ويجعل الدكتور عبد العال سالم مكرم شيوع هذه الأحكام عند سيبويه دليلاً على نظره الثاقب وفكره الصائب وحسّه النقديّ[9].

ولتأكيد وجود المعياريّة في الفكر النحويّ العربيّ والجدوى منها نذكر ما يأتي:

أوّلاً: إنَّ المساحة التي يشغلها المنهج المعياري في الفكر النحويّ عند القدماء [10] بلغت من السَعَة ما لا يمكن معه التنكّر لاعتماد هذا المنهج في دراسة اللغة، وإذا ما علمنا أنَّ أهمّ عوامل نشأة النحو هو الحفاظ على سلامة اللغة ودرء خطر

(1) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ: 203-204.
(2) ينظر: ابن جني النحويّ، د. فاضل السامرائيّ: 146، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحويّة، د. محمّد ضاري حمادي: 457-458، والأحكام التقويمية في النحو العربيّ: 13-15.
(3) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه: 44-45.
(4) ينظر: أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: 63.
(5) النحو العربيّ والدرس الحديث: 47، وينظر: النحو العربيّ في مواجهة العصر، د. إبراهيم السامرائيّ: 24.
(6) ينظر: اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، د. تمام حسان:26-27.
(7) في النحو العربيّ نقد وتوجيه: 22.
(8) المفصّل في تاريخ النحو العربيّ: 220/1.
(9) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ: 379-381.
(10) للإطلاع على سَعَة هذا المنهج عند القدماء والوقوف على نماذج وتطبيقات له في كتبهم، ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين:23-35.

اللحن وعصمة اللسان والقلم، وعلمنا أن المنهج المعياري يتجاوز في دراسته وصفَ ما هو كائنٌ إلى دراسة ما ينبغي أنْ يكون[1] تبيَّن لنا وجه الحكمة من معياريّة القدماء في تعاملهم مع مستويات الكلام وتقويمهم لها والمفاضلة فيما بينها.

يزاد على ذلك أنَّ اللغة لا تقوم «ما لم تكن قد بُنيت على منطق وقياس، وإلا فإنَّ الجمود على ما يُنقل أو يُسمع يؤدّي إلى موت اللغة، وعدم قدرتها على مواكبة الحياة»[2].

ثانيًا: تكشف الأحكام النحويّة التقويميّة عن صلة النحو العميقة بالعلوم الإسلاميّة الأخرى التي لها أحكامها المعياريّة والنقديّة أيضًا، فالنحو ليس بدعًا من هذه العلوم، وأحكامُه تدخل «في دائرة الأعمال الإنسانيّة المحكومة بسلطة القانون الإلهيّ، ولا غرابة في ذلك ؛ لأنَّ النحو نشأ في ظلّ الدراسات الأصوليّة والفقهيّة التي أثَّرت فيه»[3].

ثالثًا: إنَّ دعاة اعتماد المنهج الوصفي دون المعياري في الدرس النحويّ لم يفرقوا في دعوتهم بين مهمّة اللغويّ ومهمّة النحويّ، والحال أنَّ «اللغويّ شأنُه أنْ ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأمَّا النحويّ فشأنُه أنْ يتصرّف فيما ينقله اللغويّ ويقيس عليه، ومثالهما المحدِّث والفقيه، فشأن المحدِّث نقل الحديث برمّته، ثم إنَّ الفقيه يتلقّاه ويتصرّف فيه، ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه»[4]، واستناداً إلى ذلك يظهر أنَّ ما يدعو إليه الوصفيون يدخل ضمنَ مهمة اللغوي، وأمَّا النحويّ فمهمتُه تقتضي أنْ يستفيد من المعياريّة في دراسة اللغة.

رابعًا: إنَّ ما شاع من الأحكام التقويميّة في النحو ممّا كان محلّ اعتراض بعض المحدثين لم يكن جميعُه فيما لا يرتضيه الوصفيّون في دراسة اللغة من المفاضلة بين مستويات الكلام، وإنّما كان الكثير من هذه الأحكام ممّا يطلقه النحاة للمفاضلة بين أوجه التحليل أو التوجيه النحويّ للكلام، كما سيتّضح فيما سنمثّل به من نصوص سيبويه والفرّاء.

ومن هذا النوع أغلب الأحكام النقديّة التقويميّة التي يُصْدرها معربو القرآن الكريم على الوجوه النحويّة.

ومن أمثلة التقويم في التحليل النحويّ عند سيبويه ما ورد في قوله: «باب ما يكون محمولاً على (إنَّ) فيشاركه فيه الاسم الذي وليَها، ويكون محمولاً على الابتداء: فأمَّا ما حمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرٌو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسَن والآخر ضعيف، فأمَّا الوجه الحسَن فأنْ يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيدًا منطلق: زيد منطلق، و(إنَّ) دخلت توكيدًا، كأنَّه قال: زيدٌ منطلق وعمرٌو، وفي القرآن مثله **((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))**، وأمَّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسَنُه أنْ تقول: منطلق هو وعمرٌو، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو»[5].

يكشف هذا النصُّ عن كيفيّة تحليل سيبويه لتركيب نحويّ واحد، فيذكر فيه وجهين، ثم يفاضل بينهما أي: يقَوّمهما، فيصف أحدهما بالحسَن والآخرَ بالضعيف، وذلك من مظاهر الرؤية النقديّة الخاصّة التي ألمعنا إليها من قبل.

ولمصطلحات النقد النحويّ التي تفرزها عمليّة التقويم اللغويّ حضورٌ عند الفرّاء (ت:207 هـ)، ولا سيّما في تقويمه لوجوه القراءات التي يعرضها[6]، ومن ذلك ما ذكره في قراءة خفض (الأرحامِ) من قوله تعالى: **((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)** ((سورة النساء، من الآية: 1))[7]، قال: «كقولهم بالله والرحمِ، وفيه قبحٌ؛ لأنَّ العرب لا تردّ مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه»[8]. فقوله (فيه قبح) عبارةٌ نقَد فيها توجيهًا نحويًا لاستعمال لغويّ وهو عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الخافض.

(1) ينظر: علم الدلالة العربيّ، د. فايز الداية: 97.
(2) العربيّة والبحث اللغوي المعاصر، د. رشيد العبيدي: 260، وينظر: ضوابط الفكر النحوي، د. محمّد عبد الفتاح الخطيب: 91/1.
(3) الأحكام النحويّة بين النحاة وعلماء الدلالة، د. دليلة مزور: 11.
(4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 48/1-49.
(5) كتاب سيبويه: 144/2، والنص القرآنيّ من (سورة التوبة، من الآية: 3).
(6) ينظر: معاني القرآن:200/1، 261، 357، 71/2، 140، 366، 407، 153/3.
(7) قرأ حمزة (الأرحام) بالخفض، والباقون بالفتح، ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد:226، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ: 2247.
(8) معاني القرآن:252/1.

وقد يكون ما يعبّر به الفرّاء عن نقده الوجهَ النحويَّ خاصًا به، من ذلك ما ذكره في قراءة مَن قرأ قوله تعالى: ((**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**)) (سورة هود، من الآية: 111) بتخفيف (إنَّ)[1]، قال: «وأمَّا الذين خففوا (إنَّ) فإنَّهم نصبوا (كلا) بـ(ليوفينهم) وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفينهم كلاً، وهو وجه لا أشتهيه»[2] فعبارة (لا أشتهيه) خاصّة بالفرّاء، وهو كثيراً ما يستعملها[3]؛ لبيان رأيه في الوجه النحويّ، فهي من عباراته النقديّة التي يحكم بها على الوجه النحويّ بالضعف.

وتتابعت كتب النحو وكتب معاني القرآن وإعرابه بعد سيبويه والفرّاء وهي تتضمّن التقويم النحويّ الذي يقوم به مؤلفوها، وهم يحللون وجوه الكلام، ويُصْدرون أحكامهم النقديّة إزاءَها.

المبحث الثاني: صلة نقد الوجه النحويّ بتعدّد الوجوه وكثرتها

إذا كان التحليل النحويّ لنصّ معيّن يعني تجزئةَ نظامه التركيبيّ؛ لمعرفة عناصره التي يتشكّل منها، فإنّه غالبًا ما يعكس تعدّدًا في الوجوه النحويّة يتمثّل بتعدّد الأحكام في تفسير أمرٍ ما، ممّا يتناوله التحليل النحويّ [4]

ولنقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم صلة وثيقة بتعدّد الوجوه، فالناظر في كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب التفسير التي تُعنى بجانب الإعراب، وبذكر الوجوه النحويّة نظرةً تقتضي التسلسل الزمنيّ يلاحِظ بوضوح أنَّ كثرة الاحتمالات والوجوه النحويّة في إعراب تركيب معيّن تزداد كلّما تقدّم الزمن، فما تجده على سبيل التمثيل من تعدّد وجوه التحليل النحويّ عند مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت:437هـ) في كتابه (مشكل إعراب القرآن) وعند أبي البركات الأنباريّ (ت:577هـ) في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) أكثر ممّا تجده عند الفرّاء أو الزجّاج (ت:311هـ) أو النحّاس (ت:338هـ) فيما كتبوه عن إعراب القرآن، وما تجده عند العُكبَريّ في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) يفوق ما ذكره مكي وأبو البركات، ويفوق هؤلاء جميعاً ما تراه من كثرة وجوه الإعراب والاحتمالات النحويّة عند أبي حيّان الأندلسي في كتابه (البحر المحيط) ثُمّ عند تلميذه السمين الحلبيّ في كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) الذي يوحي عنوانه بأنه كتاب تفسير لا يقتصر على جانب الإعراب، والحال أنَّه يُولي تحليلَ النصّ القرآنيّ تحليلاً نحويًا . ولا سيّما ما يحتمله من وجوه الإعراب . عنايتَه الفائقةَ التي قلّ معها احتفالُه بما يشيع ذكرُه في كتب التفسير من معارفَ متنوعةٍ.

وأحسب أنَّ لهذه الكثرة التي تتزايد بمرور الزمن أسبابًا، منها أنَّ اللاحق من معربي القرآن الكريم ينقل آراء السابقين المختلفة في توجيه كثير من الآيات؛ لاختلاف مذاهبهم النحويّة، أو لاجتهاداتهم الشخصيّة، وقد لا يكتفي اللاحق بتسطير ما ذكره السابقون من وجوه، وإنّما يزيد عليه ما يمليه نظره هو من وجوه الاحتمال النحويّ، وربّما يكون ذلك بدافع إثبات الذات وطلب المسوغ لوضع كتاب في إعراب القرآن، إذ لو اقتصر الأمر على إعادة ما ذكره السابقون من دون زيادة لانتفى الداعي إلى ذلك التأليف[5].

ومن أسباب هذه الكثرة تطوّرُ الفكر النحويّ من الناحية النظريّة؛ لأنَّ النحاة المتأخّرين وعَبُوا ما نظَّره المتقدّمون من فكر نحويّ، ووسَّعوا بحثهم فيه، وزادوا عليه، ومن مظاهر ذلك النشاط أنّهم كانوا يؤلّفون شروحًا على كتب القدماء، ثم يأتي مَنْ يكتب حاشية على الشرح، أو أنّهم يضعون استدراكاتٍ وتعقّباتٍ على مؤلّفات السابقين، ثم يأتي من ينتصر للسابق، ويناقش مَن استدرك عليه، زيادةً على ما حوته كتب الخلاف النحويّ من نقاشات واستدلالات واستنتاجات من شأنها أنْ يتشعّب معها البحث في المادّة النحويّة وتتعدّد مسالكه ومباحثه وتتعدّد تبعًا لذلك وجوه التحليل والتوجيه النحويّ.

هذا التطوّر الذي شهده الفكر النحويّ على الصعيد النظريّ ألقى بظلاله على الجانب التطبيقي الذي يُعدّ (إعراب القرآن الكريم) من أهمّ ميادينه، فالنحويّ الذي أحاط بجميع ما وصل إليه الفكر النحويّ من اختلاف وجهات النظر في

---

(1) قرأ الحرميّان ـ نافعٌ وابنُ كثير ـ وأبو بكر بالتخفيف، والباقون بالتشديد، ينظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسيّ: 536/1، وقد وجهها على غير ما ذكر الفرّاء، فحجتها عنده أنّ (إنْ) عملتْ مخففة كما تعمل مثقلة، فـ(كلاً) منصوبة بها، وليس بـ(ليوفينهم).

(2) معاني القرآن:2/29-30.

(3) ينظر: معاني القرآن: 265/1، 473، 223/2، 383.

(4) ينظر: تعدّد الأوجه في التحليل النحويّ، د. محمود حسن الجاسم: 22، 23.

(5) ينظر: الدرس النحوي في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شُبَّر (رسالة ماجستير)، أمين عبيد جيجان: 70

التحليل والتوجيه لا شكّ في أنَّه سيوظف ما استوعبه من هذه المعرفة النحويّة وهو يعرب نصًا قرآنيًا [1]، فتراه يقلّب هذا النصّ على ما يحتمله من وجوه بمعونة ما يمتلكه من أدوات التحليل النحويّ التي تطوّرت وتشعّبت بمرور الزمن، ولا ريب في أنَّ توظيف ما يستند إلى تعدّد الرؤى وكثرة الآراء في إعراب نصّ معيّن يؤدّي بطبيعة الحال إلى تعدّد وجوه الإعراب في ذلك النصّ. يُزاد على ذلك أنَّ هذا التطوّر والتوسّع الذي شهِده البحث النحويّ عبر الزمن . وهو ما أدّى إلى كثرة الاختلافات وتعدّد أوجه النظر . لم يكن خاصًا بعلم النحو، وإنّما شمل أغلب علوم المعرفة الإسلامية، ولا سيّما ما يتّصل بسبب إلى كتاب الله تعالى مثل علم الأصول والفقه والكلام وعلوم البلاغة وغيرها، ومعربو القرآن الكريم لم يكونوا نحويّين فحسب، وإنّما كان لهم اطلاع واسع في مباحث هذه العلوم ومعارفها، فضلا عن تعدّد مذاهبهم ومدارسهم، ولا مرية في أنَّ لهذا تأثيرًا في تحليل النصّ القرآنيّ نحويًا، ممّا يقتضي تعدّد وجوه الإعراب فيه.

وتظهر ممّا مرّ صلة نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم بكثرة الاحتمالات والوجوه التي ذكرها المعربون، ولا سيّما المتأخّرين منهم.

وتتّضح معالم هذه الصلة من خلال أمرين:

الأوّل: أنَّ هذه الكثرة كانت من أهمّ دواعي النظر في هذه الوجوه المتعدّدة ونقدها وتقويمها وبيان ما هو قويّ منها وما هو ضعيف أو مرفوض، وذلك عندما يستعرض المعرب الوجوه الكثيرة في إعراب تركيب معيّن، فتستدعيه كثرتها إلى بيان موقفه منها مختارًا أو رادًّا، مرجِّحًا أو مضعِّفًا.

والأمر الآخر: أنَّ هذه الكثرة بحدّ ذاتها كانت محلَّ انتقاد؛ لأنَّها في إعراب كتاب الله تعالى، بمعنى أنْ يكون النصّ القرآنيّ محتملاً لكلّ ما يسمح به التحليل النحويّ من وجوه واحتمالات، ولذلك نجد أبا حيّان يبيِّن في مقدّمة تفسيره منهجَه في إعراب القرآن الكريم، فيَعِدُ بأنْ يكون «مُنْكَبًّا في الإعراب عن الوجوه التي تنزَّه القرآن عنها، مبيِّنًا أنَّها ممّا يجب أنْ يُعدل عنه، وأنَّه ينبغي أنْ يُحْمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوّزه النحاة في شعر الشمّاخ والطِّرمّاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقدّة»[2].

ويظهر من ذلك أنَّ لإعراب القرآن الكريم خصوصيّةً تُميّزه من إعراب غيره من الكلام، هذه الخصوصيّة جعلت بعضًا ممّا يحتمله إعراب كلام البشر ضعيفًا أو بعيدًا أو مرفوضًا إذا ما قيل في إعراب كلام الله تعالى، ولم يكتفِ أبو حيّان بما ذكره في مقدّمة كتابه لبيان منهجه في إعراب القرآن الكريم، بل أكَّد ذلك بقوله في بداية تفسيره لسورة البقرة: « وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلّف وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى يحمّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أنَّ كلام الله أفصح الكلام فكذلك ينبغي إعرابه أنْ يحمل على أفصح الوجوه، هذا على أنا إنّما نذكر كثيرًا ممّا ذكروه ليُنظر فيه، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيحُ شيء منه»[3].

وفي هذا القول إشارة مهمة، وهي أنَّ المعرب يذكر الوجوه الضعيفة بغيةَ أنْ ينظر فيها اللاحق، فربما يقوده نظره إلى ترجيح وجه منها بمعنى أنَّ الحكم بقوّة الوجوه أو ضعفها يعود إلى الناظر فيها كما يعود إليه غالبًا تعدّدُ هذه الاحتمالات بناءًا على تحليله النحويّ للنصّ.

ومن أمثلة مراعاة خصوصيّة القرآن الكريم في الإعراب التي التزمها أبو حيّان أنَّه بعد أنْ ذكر أنَّ الضمير في (منه) من قوله تعالى: ((**فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**)) (سورة البقرة، من الآية: 160) يعود إلى (الحجر) قال: «ولو كان هذا التركيب في غير كلام الله تعالى لأمكن أنْ يعود الضمير إلى الضرب وهو المصدر المفهوم من الكلام قبله، وأنْ تكون (من) للسبب أي: فانفجرت بسبب الضرب، ولكن لا يجوز أنْ يرتكب مثل هذا في كلام الله

(1) ينظر في ذلك: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، د. عبد العال سالم مكرم: 131- 133، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ، د. محمّد سمير اللبديّ: 300- 304.
(2) البحر المحيط: 103/1.
(3) البحر المحيط: 159/1.

تعالى؛ لأنَّه لا ينبغي أنْ يحمل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى، إذ هو أفصح الكلام»[1]، فخصوصيّة القرآن الكريم دعت أبا حيّان إلى أنْ يجعل ما يحتمله كلام غير الله تعالى ممّا لا ينبغي أن يُحمل عليه كلامه عزّ وجلّ.

وقد أكَّد ابن القيّم (ت:751هـ) هذه الخصوصيّة بضرورة أن يكون للقرآن عُرفٌ خاصٌّ ومعانٍ معهودةٌ ينبغي أنْ يبنى الاحتمال النحويّ عليها لا أنْ تبنى هي عليه، وذكر أمثلة لضعف بعض الوجوه، وسأورد ما قاله بنصِّه على طوله؛ لأهميته في إيضاح ما نحن بصدده، يقول: «وينبغي أن يُتفطَّن ههنا لأمر لا بُدَّ منه، وهو أنَّه لا يجوز أنْ يُحمل كلام الله عزَّ وجلَّ ويُفسَّر بمجرّد الاحتمال النحويّ الإعرابيّ الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإنَّ هذا مقام غلط فيه أكثرُ المعربين للقرآن، فإنَّهم يفسّرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويُفهم من ذلك التركيب أيُّ معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأنَّ مرادَ القرآن غيرُه، وإنِ احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر، فإنَّه لا يلزم أن يحتمله القرآن مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ:

((وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ((بالجرّ: إنَّه قسم، ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: **((وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))**: إنَّ المسجد مجرور بالعطف على الضمير المجرور في (به)، ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: **((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ))**: إنَّ المقيمين مجرور بواو القسم، ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا وأوهى بكثير، بل للقرآن عُرفٌ خاصٌّ ومعانٍ معهودةٌ لا يناسبه تفسيرُه بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإنّ نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلُّها وأفصحُها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدرُ العالمين، فكذلك معانيه أجلُّ المعاني وأعظمُها وأفخمُها، فلا يجوز تفسيرُه بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها وأجلّ وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرّد الاحتمال النحويّ الإعرابيّ فتدبر هذه القاعدةَ ولتكنْ منك على بالٍ، فإنك تنتفع بها في معرفة ضَعْف كثير من أقوال المفسّرين وزيفها، وتقطعُ أنها ليست مرادَ المتكلّم تعالى بكلامه»[2].

ويكشف هذا النصّ زيادةً على خصوصيّة القرآن في التحليل النحويّ عن كثرة الوجوه الضعيفة التي يذكرها معربو القرآن الكريم، وعن ضابط مهمّ من ضوابط إعراب القرآن الكريم، وهو مراعاة المعنى في ذكر الوجوه النحوية، غير أنَّ جعل معانٍ معهودة للنصّ القرآنيّ أمر نسبي . فيما أحسب . يختلف من معرب إلى آخر ومن مفسّر إلى آخر، فلو عهد معرب معنى الآية التي يُعربها لذكر من الوجوه ما يؤدّي ذلك المعنى المعهود؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى كما هو معروف، والحال أنَّ احتراز المعربين من الجزم بمراد كلام الله تعالى يجعلهم يذكرون في الآية من الاحتمالات ما يسمح به تركيبُها النحويّ، وكلّ احتمال له معنى ربما يكون موافقًا لمراد النصّ الكريم، وبعد ذلك يأتي الترجيحُ والتضعيفُ والردُّ بملاحظة قرائن مختلفة، من أهمّها المعنى.

يزاد على ذلك أنَّ المعربين يختلفون في توجيه الآية بناءًا على اختلافهم في معناها ممّا يؤكّد نسبيّة أنْ يكون للقرآن الكريم معانٍ معهودة، وربّما يكون الأمر أكثرَ عمومًا وأقلَّ نسبيّةً إذا كان المقصودُ بالمعاني المعهودة السياقَ العامَّ الذي تأتي فيه الآية المعربة، فقد لا يكون ملائمًا للسياق والمعنى العامّ أنْ تكون كلمة (الأرحام) و(المقيمين) مجرورةً بواو القسم مثلاً.

وقد جعل ابن هشام الأنصاريّ (ت:761 هـ) إعراب الكلام على الوجوه الضعيفة والبعيدة ضمنَ الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ولا سيّما في إعراب القرآن الكريم، جاء في مغني اللبيب: «الجهة الرابعة: أنْ يُخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقويّ، فإنْ كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذرٌ، وإنْ ذكر الجميع، فإنْ قصد بيانَ المحتمل أو تدريبَ الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على

(1)البحر المحيط: 390/1- 391.
(2) بدائع الفوائد: 27/3-28.

الظن إرادتُه، فإنْ لم يغلب شيء، فليذكر الأوجهَ المحتملة من غير تعسّف، وإنْ أراد مجرّدَ الإغراب على الناس وتكثير الوجه فصعب شديد»[1].

ويعدّ هذا الكلام بمنزلة القاعدة التي ينبغي لمعرب القرآن الكريم أنْ يلتزمَها[2]، ولكنّ ما يدعو إليه ابن هشام في قاعدته هذه أمرٌ نسبيٌ أيضًا، يختلف من معرب إلى آخر، كلٌّ بحسب أصوله المعرفيّة ومنهجه في التحليل النحويّ ورؤيته في إعراب النصّ القرآنيّ، إذ لا يُعقل أنَّ معربًا للقرآن الكريم يخرّج تركيبًا معيّنًا فيه على الوجوه الضعيفة والبعيدة تاركًا عن قصد الوجهَ القريبَ أو القويَّ، ولا يُعقل أيضًا أنْ يُكثّر المعربُ الوجوهَ في إعراب القرآن الكريم لمجرّد الإغراب على الناس، وإنّما المعروف أنْ يذكر المعرب وجوهًا يرى أنّ النصّ القرآنيّ يحتملها، وذلك بحسب ما يمليه عليه نظره النحويّ في التوجيه والإعراب، وإذا ما رجَح عنده وجه من الوجوه اختاره، وأبقى الوجوه الأخرى في دائرة الاحتمال، أو أخرجها عنها، وقد يذكر المعرب وجوهًا يَسِمُها بالضعف، ولكنْ ليس بقصد إيثارها على الوجه القويّ، وإنّما يذكرها؛ لينظر فيها اللاحق، فربّما يقوده الدليل إلى ترجيحها والأخذ بها كما ذكر أبو حيّان، أو أنَّه يذكر الوجوه والاحتمالات الضعيفة تنبيهًا على ضعفها[3]، وقد تكون شهرة قائليها سببًا في ذكرها[4]، وقد تُذكر للاستدلال على ترجيح غيرها من الوجوه[5].

هذه هي الأسباب التي تدعو المعرب إلى ذكر الوجوه الضعيفة وهو يُعرب النصّ القرآنيّ، مع أنه لا يترك الأمر غُفْلاً، وإنّما يحرص على أنْ يسمَ هذه الوجوه بميسم الضعف ؛ ولذلك لا تصدُق عليه جهة الاعتراض التي وضعها ابن هشام، أمّا إذا كان ابن هشام يرى ما ذكره سابقٌ عليه من وجوه ضعيفًا، فهنا تتحقّق نسبيّة قاعدته وعدم عموميتها؛ لأنَّ ذلك خاضع لاختلاف وجهات النظر واختلاف منهج اللاحق وطريقته في الإعراب عن منهج السابق وطريقته، وهذا هو الغالب في مظاهر نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم، وهو أنْ يضعِّف اللاحق من المعربين ما جعله السابق منهم محتملاً أو راجحًا، وذلك بحسب ما يمليه عليه نظره في آراء السابقين والوجوه التي ذكروها.

خاتمة بنتائج البحث

- تنوّعتِ المصطلحاتُ والعباراتُ التي عبّر بها معربو القرآن الكريم عن نقدهم الوجه النحويّ، وذلك لكثرة المعربين واختلاف مشاربهم الفكريّة، واتجاهاتهم المعرفيّة، وتباين مناهجهم وآرائهم فيما يتّصل بالتحليل النحويّ للنصّ القرآنيّ، واختلاف العصور التي عاشوا فيها، ممّا يؤدّي بطبيعة الحال إلى اختلافهم فيما يعبّرون به عن نقد الوجه النحويّ، وهم يفاضلون بين الوجوه المحتملة لتركيب معيّن.
- أوضح البحثُ أنَّ الأحكام النقدية التقويميّة التي تزخر بها كتبُ النحو وكتب الإعراب، لم تُحدّدْ مفاهيمها ومدلولاتُها بدقّة عند علماء العربيّة؛ إذ لا تجد عندهم حدودًا أو تعريفاتٍ لهذه الأحكام أو المصطلحات التي يطلقونها على الوجه النحويّ في مختلف ميادين تحليلهم النحويّ على غرار ما تجده في تراثهم من حدود وتعريفات وافية للمصطلحات النحويّة التي درسوها.
- يظهر أنَّ (التضعيف) و(الترجيح) متقابلان فيما يدلان عليه، فالترجيح يستلزم الحكمَ على الوجه النحويّ بكونه راجحًا أو قويًا أو مختارًا أو جيدًا أو غير ذلك مما يعبَّر به عن ترجيح الوجه النحويّ، من دون أنْ يكون هذا الوجه واجبًا، بمعنى أنَّه يجوز، ولا يجوز غيره، والتضعيف يستلزم الحكمَ على الوجه النحويّ بكونه ضعيفًا أو بعيدًا أو متكلّفًا أو غيرَ جيّد أو سوى ذلك ممّا يعبّر به عن تضعيف الوجه النحويّ، من دون أنْ يصلَ الأمرُ إلى كون هذا الوجه مرفوضًا أو ممنوعًا، أي: إنَّه لا يجوز.

(1) 710/2.
(2) ينظر: علم إعراب القرآن ـ تأصيل وبيان، د. يوسف بن خلف العيساوي: 267، والتحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ (رسالة دكتوراه)، وائل عبد الأمير خليل الحربيّ: 365.
(3) ينظر: الدرّ المصون:279/4، 166/5، 89/9، 565/10.
(4) ينظر: البحر المحيط: 274/1، 144/5، والدرّ المصون:422/4.
(5) ينظر: الدرّ المصون:488/4، 208/5.

- يرتبط (نقد الوجه النحويّ) بالجانب المعياريّ عند النحاة، وقد بيّن البحث الجدوى من شيوع الأحكام التقويميّة في الفكر النحويّ، مُخالِفًا مَن ينتقد ذلك من الباحثين، مؤكّدًا أنَّ مهمّة النحويّ تقتضي أنْ يستفيدَ من المعياريّة في دراسة اللغة، وأنَّ الأحكام النقديّة التي يصدرها معربو القرآن الكريم على الوجوه النحويّة المحتملة تدخل ضمن أحكام المفاضلة بين أوجه التحليل النحويّ أو التوجيه النحويّ للكلام، وليس ضمنَ أحكام المفاضلة بين مستويات اللغة، من حيث الجودة والرداءة، والقلّة والكثرة، وغير ذلك ممّا لا يرتضيه المنهج الوصفيّ.
- يتّخذ تعدد الوجوه النحويّة التي يذكرها معربو القرآن الكريم أكثرَ من شكل، فتارةً يكتفي المعرب بتسطير الوجوه المحتملة في إعراب تركيب معيّن، وتارةً يذكرها مصرِّحًا باختياره واحدًا منها أو أكثرَ في بعض الأحيان، وقد يكون التصريح بردّ أحد الوجوه أو تضعيفها، وقد يجتمع الترجيح والتضعيف، أو الترجيح والردّ، أو تجتمع جميع هذه الأحكام عند مناقشة الوجوه المحتملة في إعراب تركيب واحد، وتختلف هذه الأشكال باختلاف المواضع التي تتضمّن تعدّد الوجوه، وباختلاف المعربين، ولاسيما أنَّ نقد الوجوه النحويّة يحتاج إلى توافر ما يتفاوت في امتلاكه المعربون من أدوات التحليل النحويّ واللغويّ للنصّ القرآنيّ.
- لنقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم صلة وثيقة بتعدّد الوجوه النحويّة وكثرتِها، وتتّضح معالم هذه الصلة من خلال أمرين، أحدهما: أنَّ هذه الكثرة كانت من أهمّ دواعي النظر في الوجوه المتعدّدة ونقدها وتقويمها وبيان ما هو قويّ منها وما هو ضعيف أو مرفوض، وذلك عندما يستعرض المعرب الوجوه الكثيرة في إعراب تركيب معيّن، فتستدعيه كثرتُها إلى بيان موقفه منها مختارًا أو مضعّفًا أو رافضًا، والأمر الآخر: أنَّ هذه الكثرة بحدّ ذاتها كانت محلّ انتقاد بعض المعربين؛ لأنَّها جاءت في إعراب كتاب الله تعالى، بمعنى أنْ يكون النصّ القرآنيّ محتمِلاً لكلّ ما ينتج من التحليل النحويّ من وجوه واحتمالات، وفي كلا الأمرين يجد نقد الوجه النحويّ مكانَه في تراث معربي النصّ القرآنيّ في رحاب المفاضلة بين الوجوه النحويّة.
- ألمعَ البحث إلى أنَّ لإعراب القرآن الكريم خُصوصيّةً تميّزه من إعراب غيره من الكلام، هذه الخصوصيّة جعلَتْ بعضًا ممّا يحتمله إعرابُ كلام البشر ضعيفًا أو مرفوضًا إذا ما قيل في إعراب كتاب الله تعالى بسبب من خصوصيّة مُنزله وعظمته وقدسيّته.
- لذكر الوجوه النحويّة التي يَسِمُها المعربون بالضعف أسبابٌ، من أهمّها أنْ يذكرها المعرب؛ لينظرَ فيها اللاحق، فربّما يقوده نظرُه إلى ترجيحها أو الأخذ بها، أو يذكرها تنبيهًا على ضعفها، أو استدلالاً على قوّة غيرها من الوجوه، وقد تكون شهرة قائليها مدعاةً إلى ذكرها حرصًا على مناقشتهم والردّ عليهم.

مصادرُ البحث ومراجِعُه

1. ابن جنّي النحويّ، الدكتور فاضل السامرائيّ، دار عمّار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.
2. أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ، الدكتور محمّد سمير اللبديّ، دار الكتب الثقافيّة، الكويت، الطبعة الأولى، 1978م.
3. الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ . دراسة تحليليّة، نزار بنيان الحميداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.
4. الأحكام النحويّة بين النحاة وعلماء الدلالة . دراسة تحليليّة نقديّة، الدكتورة دليلة مزور، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م.
5. أصول التفكير النحويّ، الدكتور عليّ أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.
6. الأصول . دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب، الدكتور تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
7. أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمّد عيد، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1989م.

8. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ (ت:745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، شارك في تحقيقه: الدكتور زكريا عبد المجيد النوتيّ، والدكتور أحمد النجوليّ الجمل، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م.
9. بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزيّة (ت:751هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، (د.ت).
10. التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ، وائل عبد الأمير خليل الحربيّ، رسالة دكتوراه، كليّة التربية، جامعة بابل، 2007م.
11. التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه . دراسة لغويّة، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، (د.ت).
12. تعدّد الأوجه في التحليل النحويّ، الدكتور محمود حسن الجاسم، دار النمير، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م.
13. التعدد المرفوض عند أبي حيَّان، الدكتور محمود حسن الجاسم، مجلّة الدراسات اللغويّة، المجلد السابع، العدد الثاني، جمادى الآخرة، 2005م.
14. الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغويّة والنحويّة، الدكتور محمّد ضاري حمّادي، مؤسّسة المطبوعات العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
15. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1993م.
16. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت:392هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النجار، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر، الطبعة الرابعة، 1999م.
17. الدرس النحويّ في تفسير القرآن الكريم للسيد عبد الله شُبَّر، أمين عبيد جيجان الدليميّ، رسالة ماجستير، كليّة التربية، الجامعة المستنصريّة، 2004م.
18. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت:756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى , 1987م.
19. ضوابط الفكر النحويّ . دراسة تحليليّة للأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة آراءهم، الدكتور محمّد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر، 2006م.
20. ظاهرة الشذوذ في النحو العربيّ، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجنيّ، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1974م.
21. ظاهرة المنع في النحو العربيّ، مازن عبد الرسول الزيديّ، رسالة ماجستير، كليّة التربية، الجامعة المستنصريّة، 2001م.
22. ظاهرة النيابة في العربيّة . دراسة وصفيّة تحليليّة، عبد الله صالح بابعير، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، الجامعة المستنصريّة، 1997م.
23. العربيّة والبحث اللغويّ المعاصر، الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيديّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، 2004م.
24. علم إعراب القرآن . تأصيل وبيان، الدكتور يوسف بن خلف العيساويّ، دار الصميعيّ للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م.
25. علم الدلالة العربيّ . النظريّة والتطبيق دراسة تاريخيّة تأصيليّة نقديّة، الدكتور فايز الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1996م.
26. في النحو العربيّ . نقد وتوجيه، الدكتور مهديّ المخزوميّ، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، الطبعة الثانية، 2005م.

27. القاعدة النحويّة . تحليلٌ ونقد، الدكتور محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م.
28. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر، 1968م.
29. القياس في النحو العربيّ . نشأته وتطوّره، الدكتور سعيد جاسم الزبيديّ، دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى، 1997م.
30. كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ت:324 هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1988م.
31. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت:180 هـ)، تحقيق ودراسة: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1982م.
32. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت:437 هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1974م.
33. اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، مصر، الطبعة الرابعة، 2000م.
34. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطيّ (ت:911 هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
35. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:207 هـ)، تحقيق . الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي، محمّد عليّ النجار، الجزء الثاني: محمّد عليّ النجار، الجزء الثالث: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: عليّ النجديّ ناصف، دار السرور، (د.م)، (د.ت).
36. المفصّل في تاريخ النحو العربيّ، الدكتور محمّد خير الحلوانيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م.
37. منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور عليّ زوين، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1986م.
38. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ، الدكتور محمّد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1989م.
39. النحو العربيّ في مواجهة العصر، الدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
40. النحو العربيّ والدرس الحديث . بحث في المنهج، الدكتور عبده الراجحيّ، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، الطبعة الأولى، 2008م.
41. النشر في القراءات العشر، شمس الدين بن الجزريّ (ت:833 هـ)، قدّم له: عليّ محمّد الضباع، خرّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، 2002م.
42. نظريّة النحو العربيّ في ضوء تعدد أوجه التحليل النحويّ، الدكتور وليد حسين، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الاولى، 2009م.
43. النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ، الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهوريّة العراقيّة، 1978م.
الوجه الضعيف في النحو، كريم عبد الحسين الجعفريّ، رسالة ماجستير، كليّة التربية . ابن رشد، جامعة بغداد، 1999م.